

# القرار الاتهامي في جريمة برج البراجنة: انتحاريون لا يزالون أحراراً



انتقى الجمل «بسطة لبيع القهوة» قرب مشروع الحريري في جبك محسنة لاستهدافها بعبوة ناسفة (هيثم الموسوي)

«عملية جبل محسن»، معيداً سرد تفاصيل توقيف إبراهيم الجمل. فذكر أنّ دورية من فرع المعلومات في الشمال اشتبهت بسائق دراجة نارية في محلة القبة، ولدى محاولة عناصرها استجلاء هويته، شهّر مسدساً حربياً وحاول الهرب، لكن عناصر الدورية تمكنوا من توقيفه. ولدى محاولة تكيله، حاول تفجير حزام ناسف كان يرتديه تحت ثيابه، ففُنع من ذلك وجرت السيطرة عليه. وبالتحقيق معه، ذكر أنه يعمل «حذاً افرنجياً» وينشط على مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة تلك التي تعرض فيديوهات عن معارك «داعش»، مؤكداً أنه تأثر بها وقرر الالتحاق بالتنظيم. يسرد الجمل: «ولهذه الغاية تواصلت مع أبو جليبيب على الفايبروك وأعلمته برغبتي في الذهاب إلى سوريا للجهاد. وبالفعل انتقلت إلى هناك عبر تركيا وقابلته في غازي عنتاب». ومن هناك نُقل مع آخرين إلى الرقة. وذكر أنه خضع لدورة شرعية ثم دورة عسكرية تدرب فيها على يد المدعو أبو الوليد. وقال: «أقنعني أبو الوليد بفضل العمليات الاستشهادية عند الله والثواب الذي يحصل عليه مُنفّذاً، وأنّ الخيار وقع علي لتنفيذ إحداها». بعد مباحة الجمل لـ «أبو الوليد»، تعززت الثقة بينهما، فأبلغه «الأمير» السوري أنّ مهمته تقتضي العودة إلى طرابلس لاستئجار إحدى الشقق الآمنة لإيواء انتحاريين يعتزم إرسالهم إلى لبنان، وتخزين متفجرات فيها. ثم سلّمه مبلغ 4 آلاف دولار وهاتفين خلويين، أحدهما من «نوع نوکیا فانوس والآخر «سامسونغ أستعمله للتواصل مع أمير أبو الوليد».

تنفيذاً لأوامر الأمير، توجه الجمل بسيارة أجرة إلى منطقة القبة، قاصداً منزل صديقه خالد زين الدين الملقب بـ«أبو طلحة» ليعلمه بتكليفه تنفيذ مهمة أمنية من جانب «داعش»، طالباً مساعدته على استئجار شقة. يروي الجمل أنّه توجه مع زين الدين إلى منزل بلال الدقار حيث اجتمعوا واتفقوا على أن يبقى الأول في منزل الأخير لحين تأمين شقة. وبعد

روى قاضي التحقيق العسكري الأول رياض أبو غيدا، بالتفصيل، مراحل الإعداد لعمليات إرهابية في برج البراجنة وجبك محسن، وبلسان أحد الانتحاريين، حكى عن دقائق المخطط الإرهابي المرسوم، من حين «انقضاء البيعة» لأكثر التنظيمات تشدداً حتى لحظة التفجير، الذي قتل 43 شهيداً وجرح ما يربو على 200. هنا القصة الكاملة لتفجيري برج البراجنة ومخطط جبك محسن الانتحاري

## رضوان مرتضى

«شبكة إرهابية محترفة عابرة للوطنية». بهذه العبارة افتتح قاضي التحقيق العسكري رياض أبو غيدا القرار الاتهامي في قضية الهجوم الانتحاري المزدوج في برج البراجنة. فضل المهمات التي أوكلت إلى 30 مدعى عليهم بين سوري ولبناني، خططوا لتنفيذ عمليتين إرهابيتين، وكيف فشوا في تنفيذ تفجير في أحد مقاهي جبل محسن، بعدما قبض عناصر فرع المعلومات على الانتحاري. ثم غاص في تفاصيل العملية التي استهدفت محلة عين السكة في ضاحية بيروت الجنوبية، مخلّفة عشرات الشهداء والجرحى. ادعى أبو غيدا على المتهمين الثلاثين بجرم الانتماء إلى تنظيم «داعش»، وأنهم بتوجيه من أميرهم «أبو الوليد السوري» الموجود في مدينة الرقة، خططوا لتنفيذ تفجيرات في مناطق مختلفة من لبنان، فنقل بعضهم متفجرات وأحزمة ناسفة وأسلحة من سوريا إلى لبنان، حُبّئت في شقق استئجرت في بيروت والشمال. وتولى البعض الآخر نقل انتحاريين، وكشف القرار الاتهامي أنّ السوريين عماد غياث وعامر الفريخ المعروف بـ «وليد» نفذوا عمليتين انتحاريين في الضاحية، كما كشف أن عدداً من الانتحاريين فرّوا. عرض أبو غيدا المخطط الإرهابي كل على حدة، فتحدث عن تفاصيل

محسن لاستهدافها بعبوة ناسفة موضوعة داخل دراجة نارية في وقت الذروة، وكان سيفجر نفسه بعد تجمهر الناس إثر انفجار العبوة، لكن جرى توقيفه قبل يوم واحد من التنفيذ.

أما تفجير برج البراجنة، بحسب القرار الاتهامي، فقد نفذه إرهابيان يرتدي كل منهما حزاماً ناسفاً مع دراجة نارية بداخلها حزامان ناسفان مربوطين ببعضهما بعضاً ومعدّين للانفجار بطريقة التحكم عن بُعد مع ساعة توقيت. مكثا لفترة في شقة الأشرافية قبل تنفيذ العملية. واتفق المخططون على أن يركن وليد الدراجة المفخخة في الشارع، يشغل

أحد انتحاريي برج البراجنة، وأن الجمل انتقى «بسطة لبيع القهوة» قرب مشروع الحريري في جبل

رئيس «سعاة بريد المتفجرات» هو المدعى عليه إبراهيم رايد

يومين، جرى تأمين الشقة التي جرى استئجارها على ثلاثة أشهر. خلال التواصل بين الجمل وأميره عبر الواتساب والتيليجرام، أبلغه الأخير أنّ شخصاً سيصل إلى لبنان. كان هذا الرجل طابيح الأحزمة الناسفة المعروف بـ «وليد». استقبله الجمل لنقله إلى الشقة. ثم جرى تهريب متفجرات وصواعق ولفات فتيل كورتكس وكل معدنية وأربع بنادق كلاشنيكوف مع مماشطها إلى الشقة لياشر «وليد» إعداد 8 أحزمة ناسفة وعدة عبوات ناسفة. ونقل الجمل «وليد» إلى بيروت، ثم أوصل له ستة أحزمة ناسفة واحتفظ باثنين. وقد تبين في التحقيقات أنّ «وليد» هو

## تقرير

# قضية علي فياض: هل الاستد

العدل بالوكالة أليس شيطاني الطلب الأميركي بتسليم فياض إلى السلطات الأميركية بسبب عدم وجود اتفاقية استرداد بين البلدين؟ وما هي التحقيقات الأولية التي استند إليها للدعاء على فياض؟ هل بين يدي القاضي صقر «أدلة» غير المزاعم الأميركية التي ينفيها الموقوف؟ إذا كان القانون اللبناني يحظر استدراج شخص في لبنان من قبل الضابطة العدلية ودفعه إلى محاولة ارتكاب جرم ما أو إلى ارتكابه، وما دام القانون اللبناني يُعاقب المستدرج وبيزئ المستدرج، فلماذا يثبت القضاء سابقة الإدعاء على لبناني بجرم لم يرتكبه، بل

لبنان التي تسلمته بدورها من النيابة العامة التمييزية». لكن ماذا عن معايير السيادة الوطنية؟ وهل كان صقر مجبراً على الإدعاء على فياض، في وقت يعطيه القانون حق حفظ الملف بقدر ما يعطيه حق الإدعاء، خصوصاً أنّ القضاء التشيكي وافق على إخلاء سبيله لعدم كفاية الدليل على التهمة المنسوبة إليه من الولايات المتحدة؟ في ادعائه، استند صقر إلى حافية المزاعم الأميركية، مستخدماً عبارة «محاربة الأميركيين» في معرض توصيفه لجرم فياض. فهل بات القضاء اللبناني ضئيلاً بالذود عن الأميركيين بعدما رفضت وزيرة

## أمال خليل

أدعى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر على الموقوف علي فياض بجرم «دعّمه منظمته إرهابية كولومبية وبيعها أسلحة حربية وصواريخ ومواد إرهابية بهدف محاربة الأميركيين»، وأحال ملفه على قاضي التحقيق العسكري الأول رياض أبو غيدا للتوسع في التحقيق. في القانون العسكري، أوضح وكيل فياض المحامي كمال الحاف، في حديث إلى «الأخبار»، أن صقر «يحق له الإدعاء على فياض بعد أن تسلم الملف من النيابة العامة الاستئنافية في جبل



القانون يعطي صقر حق حفظ الملف بقدر ما يعطيه حق الادعاء (مروان طحطم)